جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

ومخبر "الدراسات والبحوث حول حقوق الانسان"
الفرقة السابعة:" التمكن من الحقوق الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق"

مشروع كتاب جماعي ذو ترقيم دولي بعنوان

المستحدث في قانون الاجراءات الجزائية رقم 25-14

رئيس المشروع: د. عروسي ساسية

اللجنة العلمية للكتاب

رئيس اللجنة العلمية

أ.د زايدي آمال

اعضاء اللجنة العلمية

أ.د رو ابح فريد	جامعة سطيف 02	أ.د خلفي عبد الرحمان	جامعة بجاية
أ.د بوخالفة فيصل	جامعة سطيف 02	د. جبيري نجمة	جامعة بجاية
ا.د كوسام امينة	جامعة سطيف 02	د. بويحياوي امال	جامعة برج بوعريريج
أ.د شاكري سمية	جامعة سطيف 02		
د. هامل فوزية	جامعة سطيف 02		
د. برارمة صبرينة	جامعة سطيف 02		
د. بن دادة و افية	جامعة سطيف 02		
د. مشري سلمى	جامعة سطيف 02		
د.بن الصغير شهرزاد	جامعة سطيف 02		
د.مخانشة آمنة	جامعة سطيف 02		
د.قروي سميرة	جامعة سطيف 02		
د.مقراني خلود	جامعة سطيف 02		
د. فوغالي بسمة	جامعة سطيف 02		
د.كرميش نور الهدى	جامعة سطيف 02		
د. بوزكري انتصار	جامعة سطيف 02		

ديباجة الكتاب

اصلاح العدالة وتطوير النصوص التشريعية احد اهم المسائل التي يمتد اثرها الى كافة قطاعات الدولة،بتحقيق استقرار المجتمع وسيادة القانون، وتعزيز الثقة العامة بالدولة، وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات، وتحقيق العدالة الوقائية من خلال منع النزاعات قبل نشوئها، فالقضاء العادل والناجز يؤدي إلى ازدهار الدولة وتعزيز التنمية بخلق بيئة استثمار آمنة.

في هذا السياق صدر قانون الاجراءات الجزائية الجديد رقم 25-14 المؤرخ في 3 اوت 2025 الذي الغى الامر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 المعدل والمتمم،مع الابقاء على نصوصه التطبيقية سارية المفعول،الى حين صدور النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون الجديد.

وقد كرس القانون الاجرائي الجزائي الجديد مجموعة من الآليات الجديدة تتمثل اساسا في: إنشاء نظام التحذير في الجرائم بين الأقارب و الجيران ،إنشاء نظام الإعتراف المسبق بالذنب من طرف الجاني،إعادة النظر في نظام المثول الفوري،إدراج إجراءات التلبس في بعض الجرائم الجديدة، استطلاع رأي المسؤولين عن المسير المشتبه في قيامه بأعمال الفساد قبل تحريك الدعوى العمومية، تفعيل نظام الوساطة بمنح وكيل الجمهورية صلاحية اختيار الوسيط ، تعميم نظام الأمر الجزائي ليشمل كل المخالفات ، تعديل إجراءات الإدعاء المدني بزيادة بعض الشروط،إلغاء نظام المساعدين القضائيين ، إنشاء هيئة تختص بتسيير و حفظ المحجوزات ،تقليص عدد المحلفين في عدد من الجنايات،مراجعة أحكام تقادم الدعوى العمومية، إعادة النظر في أحكام مدد الإكراه البدني، تعديل أحكام الطعن بالنقض،تكريس مبدأ التقاضي على درجتين في كل القضايا الجزائية،تكريس حق التظلم لدى النائب العام ضد مقرر الحفظ الصادر عن وكيل الجمهورية من طرف الضحية،تبسيط إجراءات تنفيذ الأمر بالقبض،إعادة تنظيم الأقطاب الجزائية المتخصصة،توسيع اختصاص القطب الجزائي الوطني الاقتصادي و المالي،وجواز تمديد التوقيف للنظر في جرائم القتل العمد و الإختطاف بعد إذن وكيل الجمهورية.

لذلك تتجلى اهمية موضوع هذا الكتاب الجماعي في توضيح وشرح مختلف الاجراءات الجزائية المستحدثة في القانون 25-14 لتبسيط العلم والعمل بها، لدى طلبة الحقوق وكافة المشتغلين بها،وكذا تسليط الضوء عليه من خلال مداخلات اساتذة القانون و الباحثين في مختلف المؤسسات،للوقوف على نقائصه بدراسات مقارنة تهدف الى الرقي به بتغطيته للجرائم المستحدثة لاسيما الرقمية منها.

أهداف موضوع الكتاب

- معرفة الاختصـــاصـــات الجديدة للهياكل القضـــائية الجزائية لاســـيما النيابة العامة والاقطاب الجزائية المتخصصة.

- تحديد دور الاجهزة القضـــائية لاســـيما النيابة العامة في تنفيذ الاحكام الاجرائية ذات الصـــلة بالتحقيق القضـــائي وبالدعوى العمومية من تحريكها الى غاية الطعن في الحكم الصادر بصددها.

- ابراز كيفية تطبيق الاحكام الجديدة الخاصة بتطبيق العقوبات.

- ابراز اهمية اجراءات بدائل المتابعة الجزائية في تخفيف عبء المتابعة الجزائية.

- الوقوف على نقـائص التشـــريع الاجرائي الجزائي الجـديـد ومعرفـة البـدائـل من خلال التشريعات الاجنبية المقارنة في صورة الحجز على المنصات والاصول الرقمية.

اشكالية موضوع الكتاب

بعد القرار برقمنة جميع القطاعات الوطنية بضـــمنها قطاع العدالة،بذلت جهود تشـــريعية لمواكبة هذا الانتقال الرقمي، بضـــمنها تلك المرتبطة بموضـــوع الملتقى بالغاء نصـوص قانون الاجراءات الجزائية القديمة والاسـتعاظة عنها بالاصـدار القانوني الجديد رقم 25-14 بتـاريخ 3 اوت 2025 .هـذا القـانون الـذي ســيوضــع تحـت مجهر التحليـل العلمي،لانه يثير الاشكاليات التالية:

1.ما هي الآليات الاجرائية الجزائية المستحدثة،وما هي التحديات القانونية في تطبيقها؟

2- هل يغطي الاصـــدار القانوني الاجرائي الجديد جميع الجرائم المســـتحدثة لاســـيما في الفضاء الرقمي ؟

محاور الكتاب

المحور الأول: الاختصاصات الجديدة للهياكل القضائية الجزائية.

المحور الثاني: الاجراءات ذات الصلة بالتحقيق القضائي وبالدعوى العمومية.

المحور الثالث: الاحكام الجديدة الخاصة بتطبيق العقوبات.

المحور الرابع: اجراءات بدائل المتابعة الجزائية.

المحور الخامس: تقييم الاجراءات الجزائية المستحدثة مقارنة بالتشريعات الاجنبية.

شروط المشاركة

- المشاركة مفتوحة لجميع الاساتذة و طلبة الدكتوراه والباحثين والخبراء بمختلف المؤسسات و الهيئات وتقبل الاوراق البحثية باللغات الثلاث العربية الفرنسية والانجليزية التي تستوفي الشروط التالية:
- ان يتسم موضوع البحث بالجدية والاصالة و الموضوعية وأن يتطابق مع محاور الكتاب والاهداف المرجوة من البحث في موضوعه.
- ان يكتب البحث وفق المنهجية العلمية المتعارف عليها بخط Sakkal Majalla حجم 16،مع المحافظة على نوع الخط في الهوامش اسفل كل صفحة من البحث بحجم 12.
- ان يرفق البحث بملخصين احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الاجنبية مع الكلمات المفتاحية، وقبل ذلك تحديد محوره.
- لا تقبل البحوث الثنائية .
- ان يلتزم الباحث بقالب الكتاب بعد قبول بحثه.
- ان يلتزم الباحث بالآجال القانونية المحددة من **05 مارس 2026 الى 5 جوان 2026.**

ترسل البحوث الى البريد الالكتروني التالي:

collectivpenalbook@gmail.com